مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني

Contribution of insurance sector to growth of the national economy

مصعب بالي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر
balimossab@yahoo.com

مسعود صديقي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر
seddikimes@yahoo.fr

ملخص :

علاقة التأمينات بالنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة هي علاقة جد قوية، حيث يعد قطاع التأمين فيها من القطاعات الهامة والحيوية، من خلال الدور الرئيسي الذي تمارسه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام، في تقليل المخاطر وتعويض المتضررين بما يؤدي إلى تطور واستقرار النشاط الاقتصادي، من هذا المنطلق حرصت الجزائر على تنظيم قطاع التأمين وفق أفضل المعايير والممارسات المهنية وتطبيقها. من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أنه نتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري ماليًا وفنيا، وانخفاض مستوى استثماراته. فقد أخفق قطاع التأمين في المساهمة النسبية في النمو الاقتصادي، مع غياب دوره الوقائي والتعويضي الايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن تعتبر علاقة التأمينات بالنمو الاقتصادي جد ضعيفة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: تأمين، نمو اقتصادي، سوق التأمينات الجزائري، معدل الاختراق، ناتج محلي خام.

Abstract :

The relationship between insurance and economic growth in developed countries is a very strong relationship, seeing that the insurance sector is one of the important and vital sectors through the key role played by insurance companies in the system Economic development in general, Reducing the risk and compensating those affected, leading to the development and stability of public and private sector activity. It was in this spirit that Algeria Sector in accordance with the best standards and professional practices and their application.

Through this study, it was concluded that due to the weakness of the Algerian insurance market financially and technically, and the low level of investment. The insurance sector has failed in the relative contribution to economic growth. With the absence of the positive impact of insurance on economic growth, while the relationship between insurance and economic growth is a very weak relationship in Algeria.

Keywords: Insurance, Economic growth, Algerian insurance market, penetration rate, GDP.

تمهيد :

إن للتأمينات دور هام في تنمية اقتصاديات الدول، ولا أحد يتجاهل أهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، إذ أنها تعمل على زيادة القدرات الإنتاجية للدول ورفع معدل النمو الاقتصادي، وتحسين الوضع الاقتصادي وذلك من خلال دورها المزدوج، فبالإضافة إلى إدخال الأمان والاستقرار في حياة الإنسان اليومية والعملية، ومنحه الثقة بالنفس وتحرير باله من التفكير في المخاطر التي قد تشغله إذا أراد أن يقوم بمشروع أو انجاز عمل، فهي لديها أيضا أثر وإسهامات في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال العمل على تجميع حصيلة معتبرة من الموارد المالية وتوظيفها في مجالات شتى في الحياة الاقتصادية.

فالنمو الاقتصادي يهتم بعملية زيادة الموارد والطاقات الإنتاجية التي تعظم من طاقة الاقتصاد كعملية مستمرة وطويلة الأجل. تناولت الدراسات الاقتصادية المعاصرة النمو الاقتصادي بالدراسة والتحليل، وتطرقت إلى علاقته مع مختلف المتغيرات الاقتصادية إلا أنها لم تتطرق إلى علاقته بالتأمين ومدى العلاقة السببية معه ونسبة وقوة التأثير المتبادل، حيث أن النمو الاقتصادي وتطوير التأمين مترابطين، إذ أن الاقتصاد بدون خدمات التأمين يكون أقل تطورا وغير مستقر.

تنبع أهمية الدراسة من دور التأمين في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعي، حيث أن هذه الدراسة تساعد على فهم علاقة التأمينات بالنمو الاقتصادي، وعليه يمكن طرح الإشكالية الأساسية للموضوع على النحو التالي:

- **إلى أي مدى يمكن أن يساهم التأمين في نمو الاقتصاد في الجزائر؟**

للإجابة على هذا الإشكالية فقد قسمنا هذه المقالة إلى ثلاثة محاور كالآتي:

- **المحور الأول: الإطار النظري للتأمين والنمو الاقتصادي؛**
- **المحور الثاني: مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني؛**
- **المحور الثالث: تطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام (PIB).**

المحور الأول: الإطار النظري للتأمين والنمو الاقتصادي

يعتبر التأمين أداة لحماية أصحاب المشاريع الاقتصادية لمواجهة الخسائر المفاجئة التي تضطرهم إلى زيادة أسعار السلع، مما يعمل على اختلال التوازن في تكلفة السلعة وبالتالي على نظام الأسعار التي يعتبر بدوره عاملا من عوامل حفظ التوازن في الاقتصاد الكلي.

أولا: مفهوم التأمين

1. تعريف التأمين: التأمين بالمفهوم العام هو توفير الأمان وطمأنينة النفس وزوال الخوف من خطر محتمل حدوثه، والتخفيف من نتائجه وآثاره والخسائر التي قد تنجم عن تحقق الخطر المؤمن ضده[1].

– **التأمين لغـــة:** فهو من أَمِنَ أمنا وأمنة وأمانا, ضد الخوف، فهو يعني سكون القلب واطمئنانه وثقته... ، وأمَّنه على الشيء تأمينا جعله في ضمانه[2].

– **اصطلاحا:** عرفته لجنة مصطلحات التأمين بمؤسسة الخطر والتأمين الأمريكية بأنه تجميع للخسائر العرضية، عن طريق تحويل هذه الأخطار إلى المؤمنين، الذين يوافقون على تعويض المؤمن لهم عن هذه الخسائر أو توفير مزايا مالية أخرى في حالة وقوعها، أو تقديم خدمات متعلقة بالخطر[3].

التأمين نظام يهدف إلى حماية الأفراد أو المنشآت من الخسائر المادية المحتملة، الناشئة عن تحقق الأخطار المؤمن منها وذلك عن طريق نقل عبء مثل هذه الأخطار إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسائر المالية التي يتكبدها وذلك في مقابل أقساط محددة محسوبة وفقا لمبادئ رياضية وإحصائية[4].

2. أنواع التأمين: يعرف التأمين بأنه مجال شاسع للغاية، فكلما تعددت الأخطار ظهرت أنواع جديدة منه[5].

أ. تأمين الأضرار (الممتلكات): إن التأمين من الأضرار يتمثل في تأمين المؤمن له من الخسارة التي تصيبه في ذمته المالية؛ أي تأمين كافة المخاطر التي يترتب على حدوثها إلحاق الضرر بالذمة المالية للشخص، وذلك بتعويضه عن الخسائر الناجمة عن هذه المخاطر؛ فهو يخضع إلى المبدأ التعويضي، ينقسم بدوره إلى قسمين:

– **التأمين على الأشياء:** يقصد به تعويض المؤمن له عن الخسائر التي تلحق بشيء من أمواله، فهو يهدف إلى تغطية النقص الذي قد يصيب العنصر الإيجابي للذمة المالية، وذلك بتعويض الأضرار التي تلحق بالأموال إذا تحقق الخطر. تتعدد صور التأمين على الأشياء بتنوع أوصاف الأخطار التي يمكن أن تصيب أنواع الأشياء المؤمن عليها، ويندرج تحت هذا التأمين[6]:

- التأمين ضد الحريق؛
- التأمين ضد السرقة؛
- التأمين ضد هلاك الماشية وضد أضرار المياه؛
- التأمين ضد البرد والصقيع بالنسبة للفلاحة.

– **التأمين على المسؤولية:** يراد به تأمين المؤمن له من الرجوع عليه بالمسؤولية، أي ضمان المؤمن له ضد رجوع الغير عليه بسبب الأضرار الواقعة عن خطأ ارتكبه، فهو يرمي إلى تعويض المؤمن له عن المبالغ التي يدفعها للغير إذا تحققت مسؤوليته، من أمثلته: تأمين المسؤولية عن حوادث العمل وحوادث السيارات وتأمين المسؤولية عن النقل والمسؤولية المهنية ...الخ[7].

ب. تأمين الأشخاص: هو التأمين الذي يكون موضوعه شخص المؤمن له ذاته وليس ماله، ويلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين المتفق عليه بكامله, والذي يحدد مسبقا عند التعاقد بطريقة جزافية.

حيث يقوم الإنسان بالتأمين ضد الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته أو قدرته على العمل، وله عدة صور منها[8]:

- التأمين على الإصابات والحوادث؛
- التأمين على المرض؛
- التأمين على الزواج والأولاد؛
- التأمين على الحياة والوفاة.

ج– التأمين على القروض الموجهة للتصدير: هو وسيلة من وسائل التمويل المصرفي وأداة تأمينية تسمح للدائنين مقابل دفع أقساط لشركة التأمين من تغطية المخاطر التجارية وغير التجارية للقرض المرتبطة بعمليات التصدير فيما بين الدول، كما أنه أداة من أدوات تنمية الصادرات من خلال ضمان الائتمان المرتبط بالتصدير بين مشتري محلي وبائع أجنبي[9].

3. تأثير التأمين على المتغيرات الحيوية في الاقتصاد:

أ– الدور الاقتصادي للتأمين: إن الهدف الأساسي للتأمين هو توفير التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت من نتائج الأخطار المختلفة التي يواجهونها، بذلك فهو يساهم في توفير الاستقرار الاقتصادي من خلال العناصر التالية:

– **التأمين وسيلة للاستثمار والادخار:** يعتبر التأمين وسيلة للاستثمار من خلال تكوين رؤوس الأموال التي تتجمع من الأقساط، حيث تدفع منها التعويضات عند وقوع الحوادث ويحتفظ بجزء منها كاحتياطي، والباقي يستغل في تكوين رؤوس أموال واستعمالها لتمويل المشاريع الاستثمارية، أما العنصر الادخاري فيظهر جليا في تأمينات الحياة وعقود التأمين المختلط[10].

– **العمل على زيادة الإنتاج:** ذلك لما يتميز به التأمين من توفير تغطيات تأمينية من أخطار كثيرة، مما يشجع الأفراد والمنشآت على الدخول في مجالات إنتاج جديدة أو التوسع في مجالات إنتاجهم الحالية، كما يعمل على إحلال مشروعات منتجة محل المشروعات التي تعرضت للتلف الكلي أو الجزئي، بالتالي تعود العملية الإنتاجية لمستواها في وقت وجيز[11].

– **تسهيل واتساع عمليات الائتمان وتطوير التجارية الخارجية:** إن توفير الحماية التأمينية ينشط حركة التمويل عبر المقرضين؛ إذ أن وجود تغطيات تأمينيه كافية يمكن المصارف من فرض هوامش ربحية أو أسعار فائدة أقل على أموالها الموجهة للتمويل، وكلما زادت المخاطر وإنعدمت التغطيات التأمينية كلما كانت تكلفة التمويل أعلى. كما يلعب التأمين دورا أساسيا في إتساع وتطور التجارة الخارجية من خلال التأمين البحري وتأمين المسؤولية, اللذان يسهمان في دعم الثقة بين أطراف التبادل التجاري[12].

– **العمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية:** أثناء الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الاجتماعية الإلزامية من حيث شمولها لفئات جديدة، حيث يساعد ذلك على زيادة المدخرات الإجبارية بما يحد من الموجة التضخمية، وفي فترات الكساد تعمل التأمينات الاجتماعية على زيادة قيمة التعويضات التي تستحق للمؤمن عليهم في حالات البطالة والمرض والإصابة لهم ولمستحقيهم من أرامل ويتامى في حالة الوفاة، بما يساعد على زيادة مستوى إنفاقهم على السلع والخدمات، وهذا ما يساعد على زيادة الطلب على السلع والخدمات[13].

– **الدور الوقائي للتأمين:** تهدف شركات التأمين إلى تخفيض مبالغ التعويضات، فتعمل على تكوين جمعيات مشتركة بينها قصد دراسة أسباب المخاطر؛ ومن ثم اتخاذ الاحتياطات الكافية لتلافي حدوثها، حيث تستعين بالخبراء والمختصين بهدف توعية الأفراد وأصحاب المؤسسات وإرشادهم إلى طرق الوقاية من الحوادث، كما قد تستعين بالنشريات التي تبين فيها الوسائل الفنية والتقنية في تجنب المخاطر وكيفية التعامل وضرورة إتباع التعليمات والإرشادات، كما قد تلجأ شركات التأمين إلى تقديم تشجيعات كمنح إعفاءات من القسط، أو تقوم بتخفيضه للمؤمن له الذي لا يقع له خطر خلال فترة معينة[14].

– **المساهمة في اتساع نطاق التوظيف والعمالة:** يعمل التأمين بقطاعاته المختلفة على امتصاص جزء كبير من البطالة في المجتمع؛ ذلك أن التوسع في التأمين يقتضي توافر حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة فنية وإدارية ومهنية، من إداريين ومحاسبين وفنيين وعمال في المراكز الرئيسية للشركات وفروعها ووكالاتها المختلفة[15].

ب– التأمين وميزان المدفوعات: يمثل التأمين بندا من بنود ميزان المدفوعات وبالتحديد في ميزان حركة رؤوس الأموال، حيث تسجل فيه أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج، كما يرتبط تأثير التأمين في ميزان المدفوعات بالعمليات المتعلقة بالاستثمارات المباشرة التي تقوم بها شركات إعادة التأمين الوطنية في الخارج أو شركات إعادة التأمين الأجنبية في الداخل، بالإضافة إلى تحويل احتياطي التأمين الناتج عن فروع الشركات الأجنبية في السوق المحلية أو تحويل احتياطي التأمين عن فروع الشركات الوطنية الناشطة في السوق الأجنبي[16].

ج– التأمين والتضخم: التأمين وسيلة ادخارية جيدة كما يعتبر عنصرا مساعدا في الحد من التضخم؛ حيث أن زيادة المدخرات تعني تقليل الإنفاق والطلب على السلع والخدمات، مما يحد من التضخم وارتفاع الأسعار، كذلك فإن زيادة المدخرات عندما تتحول إلى زيادة في الاستثمارات ودعم الإنتاج في القطاعات المختلفة, ستؤدي في النهاية إلى المساعدة في زيادة المعروض من السلع والخدمات، وهو ما يعتبر عنصر من العناصر التي تحد من التضخم وارتفاع الأسعار[17].

د– التأمين والدخل الوطني: تظهر أهمية التأمين في الاقتصاد من خلال العلاقة بين مبلغ أقساط التأمين للفرد الواحد والناتج المحلي الخام؛ أي نسبة أو حصة إنتاج التأمين من الناتج المحلي الخام للدولة، وهو ما يسمى بمعدل النفاذية (الاختراق)، بصفة عامة تكون الدولة متطورة وأكثر حداثة عندما تكون حصص التأمين في الناتج الداخلي مرتفعة، والعكس تعتبر الدولة متخلفة أو أقل تقدما عندما تكون حصص التأمين في الناتج المحلي الخام لديها منخفضة أو غير معتبرة[18].

ثانيا :الإطار النظري للنمو الاقتصادي

1– تعريف النمو الاقتصادي: يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، و لم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.

تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك. فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية، التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى

معدلات الأرباح التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال، حيث أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر اتفقت معظم الآراء على أن "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، أو الدخل الوطني الإجمالي (GNI)، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[19].

2– مقاييس النمو: قبل أن يتم التفريق بين النمو والتنمية من قبل الاقتصاديين نظرا لعدم شمول النمو لمشاكل التنمية، فقد استخدمت معايير الدخل كوسيلة لقياسهما، ومنها[20]:

أ– الدخل الوطني الكلي: اقترح الاقتصادي Mead استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يُقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج[21].

ب– الدخل الوطني الكلي المتوقع: تم اقتراح هذا المقياس على أساس أن الدولة تملك موارد كامنة مع توفر الإمكانات للاستفادة من هذه الثروة، إضافة إلى معدلات التطور التقني المسجلة، في هذه الحالة يوصي الاقتصاديين بأخذ هذه المقومات بعين الاعتبار عند قياس حجم الدخل[22].

ج– متوسط نصيب الفرد: يعتبر هذا المؤشر الأكثر نجاعة واستخداما في قياس النمو الاقتصادي في مجمل دول العالم، فهو يستخدم للتعبير عن مستوى تطور المعيشة المادي للأفراد في قطر معين ومقارنته بالأقطار الأخرى، كما يستخدم لمعرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وزيادة السكان؛ أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه. غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية مما يجعل المقارنة به غير دقيقة، بسبب اختلاف أسس وطرق القياس وضعف إحصائيات السكان والمداخيل[23]. مع ذلك فإن أغلب الاقتصاديين يتمسكون به كمؤشر لقياس النمو، لأن الهدف النهائي من النمو والتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية لأفراد المجتمع.

د – معادلة سينجر "Singer ": حيث في سنة **1952** وضع **Singer** معادلة النمو الاقتصادي التالية[24]:

$$D = SP - R$$

حيث أن (D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي، و (P) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل R معدل نمو السكان.

حيث قام **Singer** بافتـــراض أن (S = 6% من الدخل الوطني)، و(P = 0,2 %) و(R = 1,25 %).

فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو (D = – 0,5%)، النتيجة السالبة توضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات **Singer** كانت صادقة في عهده فهي غير كذلك في الوقت الحالي، لكون زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان كانت أكبر مما تم وضعه؛ مما حقق لها معدلات نمو موجبة.

3– التأمين عامل للنمو الاقتصادي[25]:

أ– دور الوساطة المالية: باعتبار التأمين كعامل للوساطة المالية، حيث أنه يلعب دور أساسي في جمع المدخرات العائلية للأفراد ومن ثم إعادة توزيعها في الاقتصاد، ولأجل دوره في الوساطة المالية، فإن تطوير سوق التأمينات له أيضا آثار على مستوى جمع الأموال في الاقتصاد.

كما أن شركات التأمين تتنافس فيما بينها على مستوى سوق الوساطة المالية، هذه المنافسة ترفع من فعالية الاقتصاد وتحسن خدمات الوساطة المالية مما يسمح للمستثمرين بالاستفادة من أوعية مالية جديدة ومتنوعة.

ب- مكانة التأمين في الدورة الاقتصادية: اختبار الدورات الكبيرة للموارد المالية يكتب عبر جدول العمليات، والذي يوضح دور شركات التأمين في جمع الأموال العائلية (أموال الاستهلاك) هذا الدور الأساسي، أي بدل توجيه الأموال إلى الاستهلاك العائلي يمكن إعادة توجيهها عبر التأمين إلى ما يسمى بإدخار السوق المباشر، وهذا عبر أقساط التأمين التي يتم تجميعها وإعادة توزيعها واستثمارها في مجالات أخرى سواء عبر شركات التأمين نفسها، أو عبر طرحها للتداول في سوق الوساطة المالية، وهذا ما يسمى بالادخار المالي للسوق.

ج- التأمين، مخفض للخطر: بعد دور الوساطة المالية، فإن الدور المميز للتأمين هو تسهيل المعاملات الاقتصادية بفضل تحويل وتقسيم الخطر، حيث يمكن الربط نظريا بين مستوى التطور المالي للبلد وتطور سوق التأمينات فيه.

يمكن للتأمين المساهمة أيضا في النمو وخلق فرص عمل متنوعة، فهو يسمح بتخفيض الاحتياج لرأس المال اللازم للإنتاج، كما يسهل التجديد في إطار التكفل بأخطار جديدة، يسمح بتقديم تكملة مميزة ومهمة لنظام الحماية الاجتماعية العامة (تقاعد وصحة) .

د- تدعيم أثر التأمين والنمو الاقتصادي: قطاع التأمينات قد أصبح عامل اقتصادي أساسي وجامع رئيسي لادخار الجزائريين, خاصة فيما يتعلق بإيداع هذه المدخرات (مع ملاحظة أن هذه الحصة من المدخرات التأمينية) توجد لتمويل الشركات. كما أن لشركات التأمين واجب أخلاقي وقانوني للوقاية من الخطر وتقليصه.

المحور الثاني: مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني

أولا. تطور قطاع التأمين في الجزائر: إذا أخذنا عقود التأمين في الجزائر بالمنظار التاريخي، فإنه يمكن التمييز بين فترة الاحتلال وفترة الاستقلال، لأن كل فترة لها نصوصها ومميزاتها الظرفية والاقتصادية والسياسية.

1. فترة الاحتلال: تميزت هذه الفترة باحتكار الشركات الفرنسية لقطاع التأمين في الجزائر، وتأكد ذلك سنة 1861 بإنشاء تعاونية تأمين الحريق في الجزائر والمستعمرات الفرنسية، لتلبية طلب المعمرين المزارعين، كما تم تأسيس الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي في المجال الفلاحي سنة 1907، ويضم كل من تونس والمغرب والجزائر[26]. من خلال هاتين المؤسستين نرى أن التأمين المطبق في الجزائر كان محدود المجال.

إلا أن نظام التأمين الجزائري في هذه المرحلة ارتبط بتطور نظام التأمين الفرنسي، حيث طبقت فرنسا عدة نصوص تتعلق بالتأمين وأهمها تلك النابعة من قانون التأمين الصادر في 13 جويلية 1930، المجال الأساسي لهذا القانون هو تنظيم عقد التأمين البري، وهذا ما أكدته مادته الأولى التي تنص على أن هذا القانون لا يتعلق إلا بالتأمينات البرية، وتكمن أهمية القانون الفرنسي الذي طبّق في الجزائر سنة 1933 في تنظيمه المحكّم لعقود التأمين[27].

2. فترة الاستقلال: تميزت هذه الفترة بالعديد من المراحل إلى غاية الإصلاح المطبق سنة 1995.

أ- المرحلة الأولى: رغم استكمال مراحل الاستقلال السياسي في الجزائر سنة 1962، إلا أنه لم يتحقق الاستقلال في مجال التأمين وظل يؤدى من طرف مؤسسات أجنبية. وتبدأ هذه المرحلة من القانون الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1962 والقاضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية المفعول قبل الاستقلال.

ب- المرحلة الثانية: تبدأ من صدور أول تشريع جزائري في مجال التأمين، ويتعلق الأمر هنا بالقانون الصادر في 08 جوان 1963[28]، والمتضمن إلزامية مراقبة وحراسة جميع شركات التأمين العاملة بالجزائر وإخضاعها إلى طلب الاعتماد من وزارة المالية لممارسة نشاطها.

والواقع أن المشرع الجزائري لجأ إلى هذه التدابير الجديدة قصد الحد من تحويل المبالغ المالية التي كانت الشركات الأجنبية للتأمين تحوّلها للخارج عبر قنوات إعادة التأمين.

ج– المـــرحلة الثالثـــة: تتمثل في احتكار الدولة الجزائرية لجميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، وقد تجسدت بالأمر الصادر بتاريخ 27 ماي 1966[29]، حيث أشارت المادة الأولى منه على أنه "من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين للدولة"، كما بسطت الدولة سيادتها على كافة شركات التأمين باتخاذها تدابير تقضي بتأميمها بالأمر رقم 129/66 المؤرخ في 27 ماي 1966.

د– المـــرحلة الرابعـــة: أهم ما يميز هذه المرحلة هو إلغاء احتكار الدولة لممارسة عمليات التأمين، والذي جسّد ذلك هو المرسوم 95-07 الصادر بتاريخ 25 جانفي 1995[30] المتعلق بنشاط التأمين في الجزائر، حيث قضى في مادته 278 بإلغاء جملة القوانين ذات الصلة بالاحتكار. ولأول مرة يفتح المجال للشركات الخاصة والأجنبية ممارسة عمليات التأمين بالجزائر، كذلك أهم ما جاء به هذا المرسوم هو إنشاء المجلس الوطني للتأمينات "CNA".

كذلك في هذه المرحلة وخلال سنة 2005 جرت أعمال مناقشة مشروع مراجعة الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات؛ أدت هذه الأعمال في فيفري 2006 إلى إصدار القانـــون رقـــم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 07/95 المتعلق بالتأمينات[31].

ثانيا. الشركات المقدمة لخدمات التأمين: الملاحظ أن نشاط التأمين في الجزائر ممارس من قبل 24 شركة تأمين. الشركات الممارسة لنشاط التأمين في الجزائر مقسمة حسب نوع المخاطر، على النحو التالي[32]:

- ✓ 01 شركة إعادة التأمين؛
- ✓ 03 شركات متخصصة في مجال التأمين، تأمين القرض العقاري, تأمين قرض التصدير؛
- ✓ 13 شركة لتأمين الأضرار؛
- ✓ 07 شركات لتأمين أشخاص.

يمكن تفصيل ذلك كالتالي[33]:

تغطي التأمينات الجزائرية ثلاث أنواع من نشاطات التأمين وهي:

– التأمين المباشر الممارس من قبل شركات التأمين التالية:

- ✓ أربعة شركات عمومية لتأمين الأضرار: SAA- CAAR- CAAT- CASH ؛
- ✓ ست شركات خاصة لتأمين الأضرار: Alliance Assurances - 2A - GAM - Trust Algéria (البركة والأمان سابقا) CIAR - Salama Assurances؛
- ✓ شركة واحدة مختلطة لتأمين الأضرار: AXA Algérie Assurance Dommages ؛
- ✓ 03 تعاضديات تأمين: MUTUALIST - CNMA - MAATEC؛
- ✓ 02 شركات عمومية لتأمين الأشخاص: CAARAMA - Taamine Life Algérie (TALA)؛
- ✓ 02 شركات خاصة لتأمين الأشخاص: Cardif El Djazair - MACIR VIE ؛
- ✓ 03 شركات مختلطة لتأمين الأشخاص: SAPS - AXA Algérie Assurance Vie - الجزائرية للحياة (AGLIC)؛

– إعادة التأمين المستغلة من قبل الشركة المركزية لإعادة التأمين: CCR؛

– التأمينات المتخصصة المستغلة من قبل:

- ✓ CAGEX لتأمين قرض التصدير؛

✓ SGCI لتأمين القرض العقاري.

ثالثا. النشاط التقني لشركات التأمين

1. الإنتـــاج حسب شركات التأمين: سنحاول توضيح تطور إنتاج الشركات المكوّنة لقطاع التأمينات.

الجدول رقم 01: يمثل إنتاج التأمين حسب الشركات **الوحدة:** مليون دج

السنوات / الفروع	2010		2011		2012		2013		2014	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
SAA	20 072	% 25	21 147	% 24	23 163	% 24	25 759	% 23	26 586	% 21
CAAR	12 802	% 16	13 740	% 16	14 097	% 14	15 198	% 13	16 088	% 13
CAAT	14 083	% 17	14 637	% 17	15 502	% 16	18 114	% 16	20 192	% 16
TRUST ALG	1859	% 2	1868	% 2	2314	% 2	2725	% 2	2613	% 2
CIAR	5981	% 7	6113	% 7	6680	% 6	7585	% 7	8859	% 7
2A	3039	% 4	3203	% 4	3595	% 4	4057	% 4	3943	% 3
MAATEC	60	% 0	81	% 0	157	% 0	397	% 0	512	% 0
CNMA	6748	% 8	6732	% 8	8085	% 9	9593	% 8	11 268	% 9
CASH	7481	% 9	7900	% 9	8376	% 9	9720	% 9	12 002	% 10
SALAMA	2540	% 3	2797	% 3	3277	% 4	4015	% 4	4491	% 4
ALLIANCE	3423	% 4	3903	% 5	3715	% 4	4150	% 4	4427	% 4
GAM	2911	% 4	2849	% 3	3373	% 4	3303	% 3	3506	% 3
CARDIF	715	% 1	901	% 1	1073	% 1	1208	% 1	1374	% 1
AXA domma	–	–	02	–	382	–	1211	% 1	2491	% 2
SAPS	–	–	241	–	1070	% 1	1199	% 1	1272	% 1
TALA	–	–	561	% 1	1169	% 1	1327	% 1	1556	% 1
CARAMA	–	–	–	–	1799	% 1	1929	% 2	1539	% 1
AXA vie	–	–	–	–	251	–	769	% 1	1165	% 1
MACIR vie	–	–	–	–	977	% 1	1131	% 1	1109	% 1
MUTUALISTE	–	–	–	–	578	–	606	% 1	512	% 0
المجموع	81 713	%100	86 675	%100	99 630	%100	113 995	%100	125 505	%100

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على تقارير وزارة المالية حول نشاط التأمين في الجزائر للفترة 2014/2010.

نلاحظ من خلال الجدول أن نشاط التأمين في تحسن مستمر، ويترجم ذلك بحجم الأقساط المحققة سنة بعد أخرى، إذ انتقل حجم الأقساط من 81.7 مليار دج سنة 2010 إلى 125.5 مليار دج في سنة 2014 محققا بذلك زيادة تقدر بـــ 43.8 مليار دج, وكان لشركات التأمين العمومية (SAA, CAAT, CAAR) مساهمة كبيرة في هذه الزيادة، كما ساهمت الشركات

الجديدة التي اعتمدت (AXA dommage, SAPS, TALA, CARAMA, AXA vie, MACIR vie, MUTUALISTE) في هذه الزيادة بحوالي 10 مليار دج .

2. الإنتاج حسب الفروع: سوف نوضح من خلال الجدول التالي إنتاج التأمين حسب الفروع.

الجدول رقم 02: يمثل إنتاج السوق حسب الفروع. **الوحدة:** مليون دج.

السنوات / الفروع	2010		2011		2012		2013		2014	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
تأمين السيارات	40 329	% 50	43 958	% 51	53 118	% 53	61 073	%54	65 360	% 52
تأمين الممتلكات	26 708	% 33	29 215	%34	32 559	% 33	37 030	%32	42 850	% 34
النقل	6054	% 7	5679	% 6	5262	% 5	5749	%5	6406	% 5
أخطار فلاحية	1051	% 1	1047	% 1	1398	% 1	1758	%2	2052	% 2
تأمين الأشخاص	7533	% 9	6761	% 8	7290	% 7	8381	%7	8834	% 7
تأمين القرض	47	% 0	14	% 0	3	% 0	4	%0	3	% 0
المجموع	81 713	% 100	86 675	% 100	99 630	% 100	113 995	%100	125 505	%100

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على تقارير وزارة المالية حول نشاط التأمين في الجزائر للفترة 2014/2010.

من خلال الجدول نلاحظ أن سوق التأمينات تحت سيطرة وهيمنة فرعين كبيرين هما فرع السيارات وفرع تأمين الممتلكات، فهما يستحوذان على ما يفوق الـــ 80% من مجموع الأقساط, وهذا راجع للطبيعة الإجبارية لهذين النوعين من التأمينات.

على غرار جميع السنوات ظل سوق التأمين مموّل من قبل الأقساط الناجمة عن فرع السيارات، فهو يمثل 52% من إنتاج السوق في 2014 وعليه فقد حقق هذا الفرع زيادة قدرت بـــ 25 مليار دج (من سنة 2010 إلى سنة 2014) وترجع هذه الزيادة إلى:

- تطور حظيرة السيارات في الجزائر؛
- تطور مجال عقد تأمين السيارات، الضمان المغطي لكل الأخطار (**Garantie tous risques**)؛

رغم حصتها الضعيفة (7%) عرفت التأمينات على الأشخاص زيادة بحوالي 1.3 مليار دج، حيث ارتفعت من 7.5 مليار دج في سنة 2010 إلى 8.8 مليـــار دج في 2014، ونتجت هذه الزيادة بالخصوص عن الخدمات المقدمة من طرف الشركات التي اعتمدت حديثا المختصة بالتأمين على الحياة.

المحور الثالث: تطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام (PIB)

نستعرض تحليلا لتطور رقم الأعمال المحقق في سوق التأمين الجزائري ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام.

أولا. تطور رقم أعمال سوق التأمين الجزائري: حقق قطاع التأمين الجزائري قبل صدور الأمر 95 /07 زيادة في رقم أعمال القطاع قدرت بـــ 9.7 مليار دج سنة 1994 مقابل 8.1 مليار دج في 1993، وقد كانت نسبة كبيرة من رقم الأعمال مصدرها التأمينات الإلزامية.

أما في سنة 1995 فقد قدر رقم أعمال القطاع ب 13.2 مليار دج، أي ارتفع ب 36 % مقارنة بسنة 1994 وتعود هذه الزيادة إلى مجموعة من العوامل أثرت على حجم الإنتاج، كأثر تخفيض قيمة الدينار في أفريل 1994 بأكثر من 40 %، وزيادة في حجم إنتاج قطاع المحروقات الناجم عن اكتشاف حقول بترولية جديدة وإمضاء عدة عقود مع شركات أجنبية.

الجدول رقم 03: يمثل تطور رقم أعمال قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة (2014/1995) **الوحدة**: مليار دج

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
رقم أعمال قطاع التأمين	13.6	15.5	16	16.4	17.5	19.5	21.3	29.1	31.2	36.7
السنوات	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
رقم أعمال قطاع التأمين	41.4	46.5	53.7	67.8	77.4	81.7	86.6	99.6	113.9	125.5

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على معطيات تقارير وزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات للفترة 2014/1995

من خلال الجدول الذي يوضح تطور رقم أعمال القطاع المحقق من طرف القطاع بعد صـــدور الأمر 07/95 حيث عرف ارتفاعًا منذ سنة 1995، وذلك بمعدلات متزايدة وصلت أقصاها سنة 2002 بمقدار 33% مقارنة بسنة 2001. يعود هذا النمو بصفة خاصة إلى ارتفاع الاستثمار الوطني الذي قدر ب 14%، وكذا تشديد شروط إعادة التأمين الناجم عن الأحداث التي ميزت عام 2001 من فيضانات.

خلال سنة 2003 عرف القطاع تنظيم جديد حيث تم إدخال الإلزامية في مجال تغطية آثار الكوارث الطبيعية بموجب الأمر رقم 03 /12 المؤرخ في 26 أوت 2003 (نتيجة لضخامة الأضرار الناجمة عن هذه الكوارث) كما تم بمقتضى المادة 117 لقانون المالية لسنة 2003 استبدال الصندوق الخاص بالتعويضات (FSI) بصندوق ضمان السيارات (FGA) بغرض منح الصندوق إمكانيات أكثر للتكفل الأحسن بضحايا حوادث المرور في حالة عدم وجود تغطية تأمينية، حيث يتمتع هذا الصندوق الجديد الموضوع تحت سلطة وزارة المالية بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية إلا أن رقم أعمال القطاع لم يعرف تطورًا كبيرًا.

أما سنة 2004 فقد عرف القطاع دخول حيز التطبيق لإلزامية تأمين آثار الكوارث الطبيعية (CAT,NAT) وحدوث كارثة صناعية كبيرة والمتمثل في حريق مركب سوناطراك (Glik) بسكيكدة[34].

وقد شهدت هذه السنة ارتفاع رقم أعمال القطاع بـــ 17.7 % مقارنة بسنة 2003، كما وقد عرف رقم الأعمال زيادة خلال سنة 2005 تقدر بـــ 12.9% أما سنة 2006 فقد قدرت هذه الزيادة بـــ 12.3% حيث عرفت هذه السنة إصدار القانون 04/06 المعدل للأمر 07/95 والذي أدخل مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تحرير قطاع التأمين بشكل أكبر بغية توفير الظروف الملائمة لتفعيل أدائه مما يحقق ترقية نشاط القطاع. أما سنة 2007 فقد سجل رقم أعمال القطاع زيادة تقدر بـــ16.9 % مقارنة بسنة 2006، في حين بلغ سنة 2008 مقدار 67.8 مليار دج مقابل 53.7 مليار دج سنة 2007 أي بزيادة بلغت 26.1%، وبقي الرقم في تصاعد سنوي لكن بوتيرة أقل حيث حقق خلال السنوات 2009 و2010 و2011 المبالغ التالية 77.4 و81.7 و86.6 مليار دج على التوالي. وفي سنة 2012 حقق زيادة كبيرة قدرت ب 13 مليار دج عن سنة 2011 ليقارب رقم أعمال القطاع 100 مليار دج، وتجاوز هذا الرقم خلال السنتين 2013 و2014 محققا رقم أعمال وصل إلى 113.9 و125.5 مليار دج على التوالي.

ثانيا. مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام: يرتبط نشاط التأمين ارتباطًا وثيقًا بالنشاط الاقتصادي، فتراجع معدل النمو الاقتصادي في بداية التسعينات أثر سلبًا على رقم أعمال قطاع التأمين حيث انخفض معدل اختراق رقم الأعمال الإجمالي بالنسبة للناتج الداخلي الخام (PIB) من 1.2% سنة 1992 إلى 0.75 % سنة 1993 و0.46%سنة 1994.[35]

الجدول رقم 04: يمثل تطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام للفترة (2014/1995)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل الاختراق	%0.67	%0.58	%0.58	%0.59	%0.54	%0.49	%0.51	%0.64	%0.59	%0.60
السنوات	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
معدل الاختراق	%0.55	%0.55	%0.57	%0.61	%0.77	%0.68	%0.71	%0.75	%0.68	%0.73

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على معطيات تقارير وزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات للفترة 2014/1995

من الجدول أعلاه يتضح أن نسبة مساهمة التأمين في الناتج المحلي الخام (PIB) تعرف تذبذبا، إذ بلغت 0.67% سنة 1995. حيث أن الناتج الداخلي الخام يشير إلى ركود الاقتصاد الوطني في الفترة 1997 و1998، بلغت قيمته 2781.6 مليار دج في سنة 1998 مقابل مبلغ 2762.40 سنة 1997 أي معدل نمو أقل من 1%، هذه الوضعية نتجت عن انخفاض سعر البترول المسجل خلال سنة 1998.

الشكل رقم 01: يمثل تطور نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام (معدل الاختراق) للفترة (2014/1995)

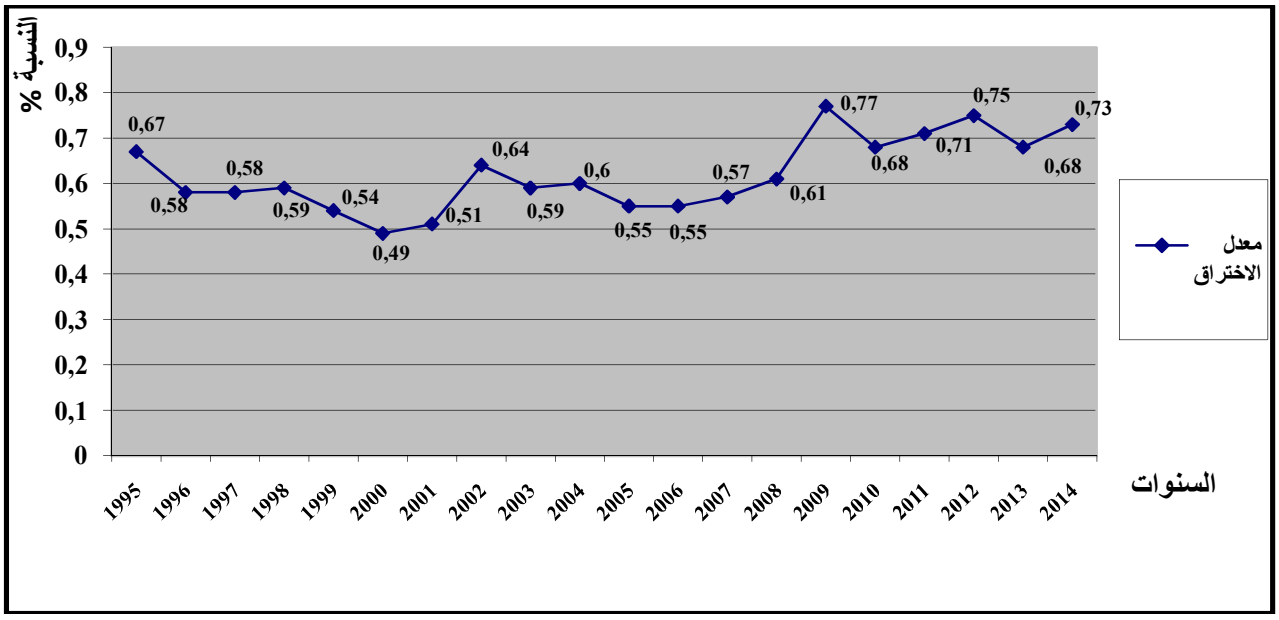

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على معطيات الجدول السابق

معدل الاختراق والذي يمثل حاصل قسمة رقم الأعمال الإجمالي للقطاع خارج الموافقات الدولية إلى الناتج المحلي الخام المسجل في سنة 1998 فقد ظل في مستوى السنة السابقة حيث لم يتجاوز0.59% مقابل 0.58% سنة 1997 و0.58% سنة 1996، هذه المعطيات تؤكد ركود نشاط التأمين في مستوى ضعيف إضافة إلى أخذه منحى بالانخفاض خلال سنوات التسعينات ليتراجع سنة 2000 إلى 0.49%، وفي السنة التي تلتها عرف هذا المؤشر تحسنا طفيفا حيث ارتفع إلى 0.51%، مرده إلى ارتفاع إنتاج التأمينات خارج الموافقات الدولية بأكثر مـــن 11.6% وفي سنة 2002 بلغ الناتج الداخلي الخام 4455 مليار دج بنسبة نمو 5.5%، نفس الشيء بالنسبة إلى إنتاج التأمينات حيث ارتفع بنسبة 32.8% مما أدى إلى تحسن ملحوظ في معدل النفاذية 0.64%، ثم بدأ هذا المعدل بالانخفاض من جديد ليصل حدود 0.60% سنة 2004, ثم 0.55% سنتي 2005 و2006.

سجل هذا المعدل ارتفاعا ملحوظا في سنة 2009 مقارنة بعام 2008 بنسبة 0.77%، وخلال السنوات من 2010 إلى غاية 2014 تحسن المعدل قليلا، ليتراوح مابين 0.68% و0.75%. لكنه بقي ضعيف ودون مستوى التطلعات، وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة المحققة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، رغم التطور الإيجابي في إنتاج التأمين في الفترة 2008 إلى غاية 2014 إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب، ومازال القطاع بحاجة للمزيد من الاهتمام والتطوير لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

ثالثا. تشخيص الصعوبات التي تعترض قطاع التأمين الجزائري

يعزو خبراء صناعة التأمين المحلي أهم أسباب تأخر وتباطؤ وتيرة نمو القطاع إلى النقاط الأساسية التالية:

1- ضعف ديناميكية نمو الاقتصاد الوطني خارج المحروقات: من أهم العوامل التي تؤثر على الاكتتاب والتعاقد مع شركات التأمين في الجزائر استفحال ظاهرة التبعية الريعية التي أسفرت عن عدم تنوع القاعدة الإنتاجية لجهاز العرض أدت إلى تفشي العديد من المشاكل، على غرار ارتفاع المعدلات الفعلية للبطالة (تزعزع منظومة الأجور والرواتب) والتضخم (النفقات والمستويات المعيشية) والفقر (انخفاض مستوى الدخل الفردي).

2- نقص فادح في تكوين الكوادر البشرية وتأهيل الخبرات الفنية: عدم الاستفادة من مئات الإطارات الجزائرية التي تتخرج سنويا من الجامعات الوطنية، كما أن انعدام سياسات واضحة للاستثمار في رأس المال البشري كأصل فكري أدى إلى لا جودة الخدمات المقدمة.

3- غياب نظام معلومات وطني موحد خاص بالقطاع: فالتضارب في الأرقام والتباين في الإحصائيات المقدمة من مديرية التأمينات بوزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات يبرز هذا الطرح، كما أنّ النقص الشديد في البيانات والمعطيات الحديثة اللاّزمة لمزاولة عمليات التأمين حيث لا يتم استيفاؤها بصورة صحيحة ومنتظمة في السوق الجزائري والتي تعيق في تسهيل مأمورية صناع القرار على القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية .

4- غياب الفضاءات المالية وقصور مجالات الإستثمار: لا تلعب بورصة القيم المنقولة في الجزائر دورها كوعاء لتعبئة السيولة المالية كما هو الشأن في الدول المتطورة أو حتى المجاورة كتونس والمغرب، توظف فيها شركات التأمين مدخرات واشتراكات زبائنها المتعاقدين معها كأسهم في البورصة والبنوك، كما يفرض القانون الجزائري على شركات التأمين تخصيص نسبة 50% من مداخيل وفوائض الشركة في سندات الخزينة العمومية.

5- الدعم والحماية الحكومية وغياب الصرامة في تطبيق القوانين: تفشي ثقافة الاتكال والاعتماد على الدولة لدى المواطن الجزائري رغم صدور الأوامر والمراسيم التي تجبر العائلات على التأمين ضد الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية بعد فيضانات 2001 وزلزال

بومـــرداس 2003 (بمقتضى الأمر رقم 12/03 المؤرخ فـــي 26 أوت 2003 والمتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وتعويض الضحايا).

6- عدم نجاعة الجهات الرقابية في إرساء مناخ استثمار وفق مبادئ الحوكمة: عدم تبوء واحتلال الجزائر لمراتب متقدمة ضمن سوق التأمين الدولي قاريا وإقليميا يعزى حتما إلى وجود خلل وثغرات في مهام الجهات الوصية وأجهزة الإشراف والضبط والتأطير والتنظيم الفني للقطاع (المجلس الوطني للتأمينات، لجنة الإشراف على التأمينات، الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين، صندوق ضمان السيارات، صندوق ضمان المستأمنين)، حيث لا تقوم بدورها في تثبيت أسس ودعائم الحوكمة، وتوفير جو ديناميكي وسليم للتنافس بين العارضين[36].

7- العامل الديني: يرتكز هذا العامل على عدم تقبل فكرة التأمين واعتبارها غير جائزة في نصوص الشريعة الإسلامية، حيث يرى الكثير من الأفراد بأن التأمينات تخالف التعليمات التي نادت بها الشريعة الإسلامية، ويعزز هذا الاتجاه أن الفرد في حاضره لا يشعر بقيمة التأمينات لأنها تحمي مستقبله أو مستقبل أسرته.

8- العامل الجبائي: تخضع حاليًا عقود التأمين إلى الرسم على القيمة المضافة (TVA) بنسبة 17% ويتحملها حامل وثيقة التأمين المؤمن لهم، في حين يخضع المؤّمن إلى الضريبة على الأرباح (IBS) بنسبة 25% . ويتحمل المؤمن له أيضًا رسومات أخرى شبه جبائية حسب الفروع، فبالنسبة لفرع السيارات: يساهم بنسبة 3% في الصندوق الخاص للتعويضات (FSI)، أما فرع الأخطار الفلاحية فيساهم المؤمن له بنسبة 1% لصالح صندوق ضمان الكوارث الفلاحية (FGCA). وفيما يخص الفروع الأخرى ماعدا تأمين السيارات، تأمينات الحياة والتأمينات الفلاحية فيساهم بـــ1% لصالح "صندوق ضمان الكوارث الطبيعية" (FCN)، إضافة إلى ذلك يتحمل المؤمن له في كل عقد تأمين حقوق الطوابع[37].

9- ضعف الوعي التأميني: يعد ضعف الوعي التأميني أحد أهم معوقات صناعة التأمين في الجزائر، ويعرف الوعي التأميني" :بأنه إدراك الفرد للأخطار التي يتعرض لها في حياته وحاجته للحماية التأمينية التي توفرها شركات التأمين من خلال ما تقدمه من منتجات لتغطية الخسائر التي يتعرض لها في أمواله ممتلكاته وحياته "

حيث أن الحماية التي كانت تقدمها الدولة للأفراد في السابق بحكم أن الاقتصاد كان اقتصاد اشتراكي،مما وّلد لدى الأفراد ثقافة الاتكال على الدولة وعدم الاحتياط[38].

10- طول مدة تسوية المتضررين: إذ يعتبر التعويض في عقد التأمين من أهم التزامات المؤمن اتجاه المؤمن لهم، وبالتالي قان التعطيل في دفع هذه التعويضات وإطالة إجراءات التسوية تؤثر على المؤمنين لهم وتنزع ثقتهم في نشاط التأمين. وبالرغم من ذلك نجد الكثير من المتضررين يشتكون من بطء وطول مدة التسوية من أجل تعويضهم مثل تأمين السيارات، عندما تكون الضحية والمتسبب في الضرر من شركتين أو وكالتين مختلفتين.

11- ضعف القدرات الفنية في إدارة الأخطار والاستثمار: ويتمثل ذلك في نقص المختصين وضعف التواصل مع الجهات العالمية للتعرف على احدث طرق إدارة الأخطار واستثمار الأقساط المكتتبة وتسويق منتجات جديدة حسب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

12- نقص الابتكار في المنتجات التأمينية: إذ لا يوجد الكثير من المنتجات التي تتلاءم مع رغبات المؤمن لهم, وعدم ترويج هذه المنتجات بالشكل المناسب في حال وجدت[39].

رابعا. النهوض بقطاع التأمين الجزائري (الآليات والسبل: مقترحات تعميق برامج الإصلاح)[40]

إنّ قطاع التأمين الجزائري يزخر حاليا بقدرات سوق واعدة قابلة للتوسع، ويتجلى ذلك من خلال حجم الأعمال المقدر بـــ 125.5 مليار دج. لذلك نقترح تسريع وتيرة ترجمة وتجسيد الخطوات والإجراءات والتدابير التالية:

1 – تحسين تسيير الشركات:

– الاهتمام بتصميم شبكة معلومات وطنية لإمداد متخذي القرارات بالمعلومة المثلى لمسايرة تقلبات السوق الدولي، من خلال الاستثمار في التكنولوجيا التأمينية ووسائل المعلومات والاتصالات المتطورة؛

– تعزيز دور مجالس الإدارة وإقرار مقاييس النتيجة والنجاعة ؛

– تعزيز أنظمة الإعلام واستعمال جمعية شركات التأمين الجزائرية كفضاء للتشاور وتبادل الخبرات؛

– إقرار قواعد مشتركة للرقابة الداخلية؛

– تعزيز القدرات المالية للشركات، فضلا عن مواكبة المعايير العالمية لاستيفائها في ميادين التعويضات، الملاءة المالية، الاحتياطات الفنية، التوظيفات المالية؛

– البحث عن السبل الفعّالة لاستقطاب الاستثمار طويل الأمد المولد للقيمة المضافة والمنتج للثروة بفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي وإقامة عقود الشراكة لتطوير القطاع من خلال السعي لتحديث بنيان السوق المالي.

2 – تحفيز نشاط التأمينات:

– تخفيف شروط اعتماد وسطاء التأمينات؛

– تحيين القواعد الاحترازية المرتبطة بنشاط التأمينات؛

– دراسة مدى مناسبة فتح السوق أمام الوسطاء الدوليين للتأمين المباشر؛

– تبسيط الجهاز الجبائي الخاص بمداخيل توظيف الأموال برسم التأمين على الأشخاص والرسملة؛

– تحيين مستويات تمثيل الالتزامات المنظمة بموجب قيم الدولة.

3 – تحسين المستوى العام للسوق:

– إعادة دور وصلاحيات شركات سوق التأمينات وجمعية شركات التأمين الجزائرية والجهاز المركزي للتسعيرة؛

– إحداث مدرسة وطنية للتأمينات تحسينا للكفاءات داخل السوق، من خلال الاستثمار في الموارد البشرية باستقطاب وتدريب العاملين، والبحث عن الكفاءات القادرة على التفاعل مع متغيرات الصناعة التأمينية؛

– تشجيع صيغة التأمين المشترك كأداة انضباطية للتنافس بين المتعاملين؛

– تشكيل مجمعات تأمينية على مستوى هيئة إعادة التأمين الوطنية، وذلك بغية تحسين الاحتجاز المحلي؛

– احترام الاتفاقيات المبرمة فيما بين الشركات في مجال تعويض الضحايا؛

– التشجيع على تبني صيغ التأمين الإسلامي التي تراعي هوية الفرد الجزائري؛

– منح الاستقلالية في تحديد أسعار منتجات التأمين من أجل تشجيع التوفير ورفع المردودية؛

– تشجيع الشركات على اعتناق التسويق التأميني، حيث يلعب دور حيوي في تسريع وتيرة نمو قطاع التأمين، فصناعة التأمين بالسوق الجزائري تحتاج لتطوير إستراتيجيات تسويقية مرنة تواكب التغيرات الدولية.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة نستطيع القول أن لقطاع التأمين دور مهم وأساسي في بناء الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الوظائف التي يؤديها. كما يمكن القول أن دور الشركات في تنمية وتطوير سوق التأمين الجزائري خلال الفترة 1995- 2014 لم يرتقي إلى مستوى الطموحات والرهانات بالنظر إلى تواضع وهامشية مردوديته. وقد خلصنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- إن نسبة مساهمة التأمين في الناتج المحلي الخام (PIB) تعرف تذبذبا، إذ انتقلت من 0.68% سنة 1995 إلى 0.73% سنة 2014، وهي نسب جد ضعيفة مقارنة مع ما حققه قطاع التأمين في دول الجوار (تونس والمغرب)؛
- نتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري ماليًا وفنيا وانخفاض مستوى الاستثمار، فقد أخفق القطاع في تفسير مساهمته الضعيفة في النمو الاقتصادي, مع غياب الأثر الايجابي للتأمين على النمو الاقتصادي؛
- إن الدخل الحقيقي يعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة على أقساط التأمين في الجزائر؛
- غياب ثقافة تأمينية لدى المجتمع الجزائري؛

في الأخير تم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي والتأمينات، حيث أن الناتج المحلي الخام له تأثير نسبي على قطاع التأمين الجزائري، في حين أن إنتاج القطاع يساهم بمعدل ضعيف جدا في نمو الاقتصاد الوطني، حيث لم تتجاوز مساهمته 01% طيلة فترة الدراسة, التي بدأت من سنة 1995 باشرت فيها إصلاح القطاع وفتح باب المنافسة فيه أمام جميع المتعاملين محليا كان أو أجنبيا، مرورا بالجيل الثاني من الإصلاحات الذي تم في 2006, لكن جميع هذه الإجراءات لم تحقق الأهداف المسطرة لها, رغم التحسن النسبي والمستمر من سنة إلى أخرى إلا أنها دون المستوى المطلوب والمرغوب.

الهوامش :

1- علي محمود بدوي, **التأمين**, ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 1.

2- عبد القادر جعفر، **نظام التأمين الإسلامي**، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006، ص 289.

3- جورج ريجدا، **مبادئ إدارة الخطر والتامين**، ترجمة: محمد توفيق البلقيني، إبراهيم محمد مهدي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 51.

4- راشد راشد، **التأمينات البرية الخاصة على ضوء قانون التأمينات الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 09.

5- أقاسم نوال، **دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة قطاع التأمين الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية**– ، مذكرة ماجستير غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر- الجزائر، 2001، ص 57.

6- محمد حسين منصور، **أحكام قانون التأمين**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 28.

7- Lambert Faivre Yvonne, **Droit des assurances**, édition Dalloz, Paris, 2001, p50.

8- أقاسم نوال، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

9- وصاف سعيدي، **نظام تأمين القرض عند التصدير**، مذكرة ماجستير غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر- الجزائر، 1997، ص 38.

10- أحمد أبو السعود، **عقد التأمين بين النظرية والتطبيق**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 43.

11- أحمد السيد عبد اللطيف حسن، **التأمين ودوره الاقتصادي والاجتماعي وتحدياته**، مركز فقيه للأبحاث والتطوير، السعودية، 1997، ص 04.

12- مجدي مصطفى الزين مصطفى، **العوامل المؤثرة في ضعف قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية –دراسة تطبيقية على سوق التأمين السوداني**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2012، ص 36.

13- قندوز طارق، **تحليل القدرة التنافسية لقطاع التأمين الجزائري –دراسة على ضوء مؤشري الكثافة والاختراق لعينة من المؤسسات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014/2013، ص 76.

14 -François Couilbault, Eliashberg Constant, Latrasse Michel, **Les Grands principes de l'Assurance,** 9e édition, L'ARGUS, Paris, 2009, pp 39, 40.

15- قندوز طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.

16 - Louberge Henri**, Economie et Finance de L'assurance et de la Réassurance**, Dalloz, Paris, 1981, p85.

17- فاتن محمد سعيد عبد الغني، **التضخم والتأمين**، كلية التجارة – جامعة القاهرة، مصر، 1992، ص 44.

[18]-Jérome yeatman, **Manuel Internationale de L'assurance**, Ecole Nationale d'assurances de paris -ENASS, Economica, Paris, 2005, p 08.

19- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية**، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 51.

20- كبداني سيدي احمد، **اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2013، ص ص 22- 23.

21- محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة للنشر، مصر، 2001، ص 22.

22- لكاص خالد، **نظام التأمينات بين العائد والحماية –دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2001، ص 92.

23- إسماعيل عبد الرحمان، حربي موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 380.

24- المرجع نفسه، ص ص 100-101.

25- بيلال ملاخسو، **دور التأمينات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010/1997**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول" – جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر، ديسمبر 2012، ص ص 8-9.

26-Bouaziz Cheikh, **L'histoire de l'assurance en Algérie**, Assurance et Gestion des Risques, Université LAVAL, Vol 81 (3-4), Canada, 2013, p 285.

27- معراج جديدي، **محاضرات في قانون التأمين الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص ص 14.

28- Journal officiel de la République Algérienne, **Loi no 63-201 du 8 juin 1963 relative aux obligations et garanties exigées des entreprises d'assurance exerçant une activié en algérie**, Algérie, NO 39, 1963, p2.

29- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **الأمر رقم 66– 127 المؤرخ في 27 ماي 1966 والمتعلق باحتكار الدولة لجميع عمليات التأمين**، الجزائر- العـــدد 43- 1966، ص3.

30- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **الأمر رقم 07– 95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات**، الجزائر، العدد 13- 1995،ص 36.

31- Ministère des finances, Direction générale du trésor, Direction des Assurances, **Activité des Assurances en Algérie Année 2005**, Alger, p02.

32- Ministère de finance, Direction générale du trésor, Direction des Assurances, **Activité des Assurances en Algérie Année 2013**, Alger, 2014, P04.

33- KPMG, **Guide des Assurances en Algérie Edition 2015**, Alger, Algérie, 2015, p 23.

34 -Ministère des finances, Direction générale du trésor, Direction des Assurances, **Activité des Assurances en Algérie Année 2004**, Algérie, 2005, p 06.

35 -Ministère des finances, Direction générale du trésor, Direction des Assurances, **Activité des Assurances en Algérie Année 1994**, Algérie, 1996, p 07.

36- رشيد بوكساني، **إصلاحات وواقع سوق التأمينات في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 01، المدرسة العليا للتجارة- الجزائر، 2006، ص ص 57-59 .

37- فلاق صليحة، **اثر الإصلاحات الاقتصادية في قطاع التأمين الجزائري (2008/1990)**، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر, 2010، ص ص 74- 75.

38- حدباوي أسماء، **الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات –دراسة السوق الجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة- الجزائر، 2012، ص 131.

39- حورية حميدوش، **دور قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (2010/1995)**، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3- الجزائر، 2011، ص ص 206- 207.

40- انظر إلى:

- بيشاري كريم، **تسويق خدمات التأمين وأثره على الزبون (دراسة حالة شركة CAAT)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2005، ص ص 84-93.
- وزارة المالية، **مجلة أخبار المالية**، العدد 10، الجزائر، جويلية 2008، ص ص6- 7.
- حدباوي أسماء، **مرجع سبق ذكره**، 135- 136.
- حورية حميدوش، **مرجع سبق ذكره**، 208- 209.
- بيلال ملاخسو، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.
- قندوز طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 275- 276.